

سنة ١٩٢١

التفقيق في ضياع المهورات - عودتي الى مصر - المساعي لعودة عبر الميمر
بك شريد وعملاقه عباس - رأيي في الاتفاق بين مصر وانجلترا - برنامجي
للمصروفات الداخلية - المخوف بين سعد وعبدى ومساعي التوفيق - حوادث
الاسكندرية ودفاعي مع شكور باشا عن سمعة مصر - نوادر عن شيخ عباس .

التفقيق في ضياع المهورات : علم القارىء من مذكرات سنة ١٩١٨ بالمتاعب
والآلام التي لقيتها في سفرى الى السويس لاستحضار عائلتي، وعائلة شديديك بناء على
الامر الخديوى، ومن بينها ضياع حقبة بها نقود ومجوهرات، وادعاء أحد موظفي محطة
انسبروك أن واحداً من طرفي حضر لتسليمها، وشكواى ضده وضد مصلحة السكة الحديدية
وقد حدد لنظر الدعوى أخيراً جلسة يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ في الاستئناف
بعد أن حكم لي في المحكمة الابتدائية بوجوب التعويض، فسافرت من الآستانة يوم
١٠ فبراير الى فينا، وقابلت المحامي شونبرج الذي يترافع عني في الدعوى، فعلمت منه
أن الاستئناف أيد الحكم الابتدائي بحق في التعويض، ولكنه يطلب ايضاحات
عن الحقيقة، وأن المدعى العمومى أراد انهاء المسألة بدفع مليون كورون، فأنى المحامي
لأن المبلغ قليل نظراً لانخفاض سعر العملة، وأن شونبرج سأل بعض الخبراء في المجوهرات
عن أثمانها الآن ووقت ضياع الحقيقة، فعلم منه أن ثمنها في ذلك الحين يساوى خمسة
أضعاف الثمن الحالى، وطلب من المحكمة أن تفصل في هذه النقطة عند صدور حكمها حتى
لا تستغرق الدعوى مدة طويلة . وهو يعتقد أنه إذا صدر حكم الاستئناف لمصلحتنا،
فإن المدعى العمومى سيطلب ارسال القضية الى محكمة النقض في فينا، وعلى فرض تأييد
الحكم فإن الصعوبة في أن تدفع الحكومة التماضية التعويض المطلوب، بينما المسموع
أنها تريد أن تعلن التوقف عن دفع ديونها وهى تفكر في اصدار قانون بذلك .
ثم أخبرنى أن هناك مبدأ قانونياً يقضى بتأمين الاشياء الضائعة وقت ضياعها بسعر عملة
البلد الذى ضاعت فيه، وأنه إذا حصل ذلك نخسر خسارة كبيرة لمهبط سعر الكورون

وفي يوم الجلسة كنت مع انخامى في المحكمة ، ثم حضر المدعى العمومى فتعارفنا وبعدها حضر القاضى والترجمان فتبادلنا التحية ، ولم تر المحكمة حاجة لحلف اليمين على المصحف الذى كنت استحضرتة معى ، وإنما دعانى القاضى أمامه وأجلسنى على كرسى بجانب الترجمان ، وحلفت أننى أقول الحق ؛ ثم ابتداء الاسئلة وكلها ترمى الى غاية واحدة ، وهى : هل عندما كنا في هوتيل بلودانس حتى ركبنا القطار ووصلنا الى أنسبروك كانت الحقيقة في حرزمتين ، ولم تمسها يد خلاف يدى ويد حرمى ؟ فكانت أجوبتى أن الحقيقة كانت في حراستنا ولم تمسها يد أجنبية ؛ ثم سئلت عن إقفالها بالمفتاح لأننى قلت في محكمة لوزان : إننى أقفلتها وأخذت المفتاح في جيبى . قلت : نعم أننى متعود ذلك ، وعلى ظنى أننى لم أخلف هذه العادة ، لكن من الجائز أننى لم أقفلها كما يجب في بلودانس ، لأننى لم أمسها بعد ذلك حتى أعلم هل كانت حقيقة مقفلة أم مفتوحة وتمت الاسئلة على ذلك ؛ ثم ابتدأت المرافعة من جانب المدعى العمومى ، ثم من المحامى ثلاث مرات ، فالاول كان يدفع مسئولية السكة الحديدية ، والثانى يثبتها ؛ ثم كان يقول بأنه إن كانت مسئولية فتكون على أساس قيمة الكورون وقت ضياع المحفظة ، لكن المحامى قرر أن مقدار التعويض عن المجوهرات المفقودة هو ٢ مليون كورون بالقيمة الحالية على الأقل ، وطلب من المحكمة أن تقرر انتداب أحد الخبراء فى فينا لسؤاله عما يعلمه عن قيمة المجوهرات فى ١٨ سبتمبر ١٩١٨ وقيمتها الآن حتى اذا قال بزيادة عن ٢ مليون يكون لنا الحق فى هذه الزيادة ، وطلب فوائد المبلغ الذى ستحكم المحكمة به لغاية يوم الدفع ، ثم حصلت مناقشة حول أثمان بعض الأشياء التى كانت داخل المحفظة منها النقود الذهبية فطلب دفع قيمتها وانتهت الجلسة . وقد حكم لنا . ولكن الحكومة لم تدفع لأن الامبراطورية تجزأت وتعددت حكوماتها فلم تعد هناك حكومة معينة نطالبها (١)

(١) وقد علمت بعد ذلك أنه توجد فى لندن لجنة للنظر فى توزيع ديون الامبراطورية النمساوية على الممالك التى تحولت اليها الامبراطورية أخيراً . وقد قيل لى بصدد ذلك أنه من الممكن تحويل القضية على هذه اللجنة بوساطة أحد المحامين هناك . ولهذا أرسلت جميع أوراق القضية الى حضرة صاحب السعادة عبد العزيز عرت باشا — وكان وزيراً مفوضاً فى لندن وقتذاك — راجياً منه انتداب أحد المحامين ليقوم بما يلزم للوصول الى تنفيذ هذا الحكم .

وقد أودع الباشا ملف القضية لدى سكرتيره الخاص وكان سويسرياً . ومن سوء الحظ أن ذلك السكرتير انفصل من وظيفته عقب ذلك ، فصاعت أوراق القضية ، وانتهى أمرها عند هذا الحد .

عودتى الى مصر :

المساعى للعودة : سعت فى العام الماضى كثيراً للعودة الى مصر ، فلم يأتى الترخيص ، فظننت أن ذلك ربما كان من معارضة السلطات الانجليزية لتوهمها أنى لا أزال على اتصال بعباس ، وأن استقالتي ليست إلا مناورة يقصد بها تسهيل عودتى الى مصر لخدمته فيها .

وقد جاء الترخيص لحرمنى وحدها بالسفر فسافرت من السويسرة فى ديسمبر سنة ١٩٢٠

وبقيت أنا بالآستانة أجدد المساعى ، بينما كانت حرمنى تبذل مساعى أخرى فى مصر .

وفى يوم ٦ يناير وردت لى من حرمنى رسالة جاء فيها : أن بعض السيدات من صديقاتها يشرن عليها بالكتابة الى السلطان ، رجاء الترخيص برجوعى الى مصر ، ولكنها لا تريد أن تعمل بهذه الاشارة ، وأنها ستطرق باباً آخر .

مساعى مظلوم باشا وتسويف السراى : وقد كتبت لى مدام تقلا باشا بأنها تقابلت مع عبد الفتاح يحيى باشا وكيل الداخلية ، وحادثته فى الترخيص لى بالعودة ، فأجابها بأن المستشار الانجليزى لا يرى مانعاً من عودتى بعد موافقة السراى كما هو المتبع مع المصريين ؛ فأرسلت الى مظلوم باشا (١) — لاتصاله بالسراى — ليقوم بالسعى اللازم .

وقد تكلم مع السلطان فؤاد بخصوص ذلك ثلاث مرات ، فقال له فى الأولى : « لماذا يا باشا تهم برجوع شفيق ؟ » فأجابه : « لأنى رأيته فى سويسرة ، وحالته الصحية تستدعى الشفقة . وعند ما كلمه فى المرة الثانية ، أجاب بأنه سينظر فى المسألة بعد ، وفى الثالثة ، قال : « إنه سينظر فيها بعد رجوعه من سياحة الصعيد ،

وبعد ذلك سافرت أنا الى أنسبروك لحضور جلسة المحكمة كما سبق ثم واصلت السفر الى السويسرة اعتقاداً منى بأن وجودى فى الآستانة ربما كان معرقلاً لهذه المساعى .

الترخيص بالعودة : ولما كنت في فريبورج وردت لي برقية من حرمي بأن السلطة المصرية قد رخصت لي في العودة، وأنها أرسلت برقية بذلك الى السفارة الانجليزية في برن .

وفي ٨ مارس كتبت إلى رسالة جاء فيها: أنها بعد التفكير وبدون رأى أحد لأن صاحباتها مختلفات في اختيار المسعى الضروري لرجوعي قررت الذهاب الى المارشال اللبني القومسيير العالى الانجليزى ، فحررت له خطاباً جاء لها رده بأنه يمكنها الحضور في أى يوم أرادته ، وعليه توجهت، ولكن المارشال كان غائباً فقابلها سكرتيره بلطف ؛ ولما وصلت الى دار الحماية كانت أعصابها متهيجة حتى انهضت الدموع من عينيها، وما كانت تقدر أن تفوه بكلمة، وإنما هدأت حين جاءها السكرتير، فأخبرته بتفصيلات القضية المرفوعة ضدى من الأوقاف (وقد عرفها القارىء فيما مضى) وعرفته بأنه تقرر اصدار الحكم دون النظر في أوراق القضية، وهى أوراق قديمة كانت استحضرت من المحاكم الأهلية حينما نظرت في القضايا المرفوعة وقتها ضد احمد بك صادق وخيرى باشا وحسين باشا محرم، وأن المحامى يريد تأخير القضية حتى تستحضر هذه الأوراق، ويطلع عليها؛ وأنتى لو كنت موجوداً في مصر لاثبتت براءتى، فطلب منها أن تستحضر من المحامى خلاصة للقضية بالفرنسية، فاستحضرتها ثم دلمت بيدى بأيام بالتريخيص لي في العودة، فأرسلت لي البرقية السالفة الذكر .

وفي يوم ٢٦ مارس كنت في جنيف وقابلت موسيو جانيو مدير البعثة المصرية في السويسرة، وتحادثنا في موضوع عودتى الى مصر ، فقال لى : «إن مفتش الجوازات الانجليزى في سويسرة استعلم منه عنى، وعرفه ببعض مسائل ليس لي دخل فيها ، وعلم جانيو أن هناك خطأ ، وأن الانجليز يظنون أنتى يوسف صديق حتى أدى الحال الى أن أرسل له كراسات قضية بولو قائلاً : إن جميع ما فعلته وارد في هذه الكراسة فقحصها المفتش ولم يجد اسمى فيها ، فتأكد من خطأ الانجليز، وأقنع المفتش الذى طلب منه بناء على أمر ورد له من مصر أن يعطيه معلومات عنى، فحرر له مذكرة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢١ ، قال فيها: إنه لا يدخل في وظيفته إعطاء معلومات عن أشخاص لأنه موظف تابع للمعارف ، ولهذا لا يعد ملزماً باجابة كل طلب من هذا القبيل، ولا يجب أن يتجسس على الأشخاص ، وإنما لا يتأخر عن إعطاء معلومات عنهم يعرفهم بصفة خصوصية . بعد ذلك قال: إنه يعرفنى من منذ سنة ، وأنه اختلط بي

وتحدث معي في مواضيع شتى ، ولم يجد في كلامي أو في أفكارى ما يدل على بغضى
وحقدى على أشخاص الانجليز ، ولكنه وجد عندي احساسات وطنية شريفة تثبت
حبي لوطني . ولا يعرف أنتى في زمن الحرب تداخلت في مسائل Louenles ولا
كان لى يد في مسألة علاقة الخديو مع الألمان ، بل كانت همى مبذولة في تعليم
أولادى ، وأنتى لا أدخر وسعاً في مراقبة دروسهم وسيرهم ، ولا أناخر في بذل المال
وانتى أدقق في مصروفاتهم ، ولم يكن لى من ذنب إلا الاستمرار في خدمة الخديو إن
كان هذا الولاء يعد ذنباً ، وعلى الجملة قال : إنتى Gentleman وإنتى على معلومات
واسعة ، بعد ذلك مضى أكثر من شهر فأرسل له المفتش الانجليزى يقول إن السلطة
في مصر ترغب في الاطلاع على المذكرة السرية التى أرسلها له في ١٧ يناير ، وأنه
يستأذنه في إرسالها ، وأجاب جانيو في ٢٣ فبراير بأنه لا يرى مانعاً من أن يبعث بها
الى مصر . فالانجليز كانوا حينئذ يسيئون الظن لى ، وهذا سبب امتناعهم عن إجابة
ملتسمى الذى قدمته للقومسيير العالى بالاستئانة في شهر اكتوبر الماضى . وقد بلغنى
من ثريا بك متولى أعمال سفارة الدولة في برن أنه لما كان في قوميسيون الهدنة
بنظارة الخارجية ، وجاء الطلب له برغبتي في السفر من سويسرة للاستئانة في أوائل
سنة ١٩٢٠ لاحظ بعض الصعوبة من المندوب الانجليزى ؛ ولكنه انتهى بعدم المعارضة
السفر : كنت عازماً بعد الترخيص لى بالعودة أن أبقى في السويسرة إلى الصيف
حتى تحضر حرمى إليها كما كان مقرراً ، ثم نعود في نهاية العام ، ولكنها أرسلت
تستعجل عودتى لأموال عائلية

فذهبت يوم ٤ ابريل إلى قنصلية انجلترا بجنيف لاستخراج جواز السفر ، وقد
دهشت حينما وجدت من القنصل تساهلاً كبيراً ، إذا كنتى بوجود جوازى العثمانى
وقال بأنه سيؤشر عليه فقط ، وما على إلا احضار صورتين شمستين

وفي يوم ٧ منه تسلمت الجواز وأشرت عليه من قنصلية فرنسا بصعوبة ، حيث
قيل لى : « كيف يكون جوازك عثمانياً وأنت مصرى ؟ وكان يجب أن يكون انجليزياً » ،
فأقنعتهم بأن القنصل الانجليزى هو الذى اقترح ذلك ، ولو كان هناك مانع لجاءت
المعارضة من جانبه

الوصول إلى أرض الوطن : وقد سافرت يوم ٨ ابريل بالقطار إلى مرسيليا ،
وفي صباح يوم ٩ منه ركب الباخرة ، فوصلت إلى الاسكندرية يوم ١٤ منه ، ثم

استأنفت السفر بالقطار إلى القاهرة . فوجدت في استقبالي بعض أفراد عائلتي وتوفيق بك فهمي، والدكتور سيد كامل، وحافظ بك عوض

مقابلاتي وزياراتي بعد العودة : في صباح اليوم التالي لوصولي إلى القاهرة زرت مدام تقلا باشا ، ولما رأيتهما سألت الدموع من عيني ، فلم أتمالك نفسي من التأثر ، وشكرتها على حسن مودتها لنا في أثناء غيبتنا ، ثم زرت مدام علوى باشا لتعزيتهما في وفاة زوجها ، وبعد ذلك ذهبت لزيارة البرنس محمد على فلم أجده

بين عابدين ودارالحماية : وقد استشرت مدام تقلا باشا فيما يجب عمله نحو عابدين ودار الحماية ، فكان من رأيها ألا أذهب لاحداهما ، ولكن تكلمت مع أمين باشا بي فكان رأيي ، أن اكتب اسمي في سجل التشریفات بالسراي ، فتوجهت وقيدت اسمي ، وبعدها زرت سعيد ذا الفقار باشا فسلم علي سلاماً عادياً ، وكان معه محمود شكرى باشا (الذى كان رئيساً للديوان التركى الحديوى) ، فاحتضننى وسلم علي بحرارة ، وأشار علي بأن أقيد اسمي في دفتر التشریفات ، فأجبت بآني نشأت في السراي وأعلم تقاليدها ، وقد قتت بالواجب . وبعد ذلك توجهت إلى دار الحماية ، وقيدت اسمي هناك .

في الأزهر : ثم ذهبت إلى الأزهر لصلاة الجمعة ، فاستقبلني الموظفون باشتياق . وكذلك من كان هناك في انتظار البرنس محمد على ، ولما وصلت إلى القبلة أجلسوني في الصف الأول ، وحياني كل من عرفني من العلماء أحسن تحية ، ولما حضر البرنس تقدم نحوي وصادفني ، وقال : « هانت ذا يا شفيق باشا قد حضرت »

وهتف الأزهريون لسموه ، وبعد الصلاة خطب أحد العلماء في رعاية محمد على الكبير بالأزهر ، ودعا للأمير الحاضر والأمير الغائب ، وعند خروج سموه ، هتف بعض الطلبة (يعيش عباس باشا) .

ما لقيته من حفاوة رجال مصر : وفي صباح يوم ١٧ مارس زرت عدلى باشا رئيس الوزراء فاستقبلني بكل لطف ، وتحدثت معه في الترخيص للبصريين في أوروبا بالعودة ؛ وقابلت رشدى باشا عند خروجي من غرفة عدلى باشا ، فلما رأيته صاح بصوت عال : « كيف حالك يا شفيق باشا ؟ » ثم قابلت ثروت باشا أيضاً فلم يعرفني أولاً ، ولكن لما تكلمت معه قال : « ما هذا ؟ أنا ما عرفتك يا شفيق باشا »

وبعد ذلك قابلت جعفر ولى باشا وزير المعارف ، وكان عنده بعض الرؤساء فسألوني عن عباس . ثم زرت وزير الأشغال محمد شفيق باشا ، وكان معه المستشار ماكدونالد فعانقني الأول وقبلني ، فظهرت على وجه مكدونالد الدهشة من هذه المقابلة ، فعرفه نى ، فسأله المستشار : لماذا لم يحضر فى مدة السبع السنوات ؟ فأجاب : لأنه كان مع الخديو . فسألني مكدونالد عن سموه



نجيب بطرس غالى باشا

وقابلت مدحت يسكن باشا وزير الاوقاف فقال لى : دإنك كنت مظلوما وإن عزت باشا زوج فائقه خانم أخبرني بكل ما حصل . وقابلني نجيب بطرس غالى وزير الزراعة مقابلة لطيفة ، ولكن علمت منه أنه يخالف سعد باشا ، وقال عنه : إنه متلون ثم عاودت زيارة عدلى باشا ، فأظهر لى عطفاً ، فكلمته ثانية عن المصريين الذين فى الخارج ، وأنهم ينتظرون من وزارته صدور الأمر بارجاعهم إلى أوطانهم؛ وقلت إن الحالة الآن تساعد على ذلك ؛ ثم حادثته فى رجوع عيد الحميد بك شديد فعلمت منه أنه طلب كشفاً بأسماء المصريين الذين

فى الخارج فكان الجواب بأن السلطة تجهلهم ، فطلب كشفاً بأسماء الذين لا ترى السلطة دخولهم ، فكان الجواب كذلك نفياً ، وأخيراً وعدته بأرسال كشف بأسماء من طلبوا الرجوع لمصر . قال : وسأنظر فى طلبياتهم . وقال عن شديد : إنه متهم بعلاقات خفية مع الطليان ، ووعد بالنظر فى مسألته ؛ وقال ثروت باشا : إنه سينظر فى طلب رجوعه . وزرت مظلوم باشا وشكرته على مساعيه وأعلته بمساعي حرمى فى دار الحماية فقال : وهأنت يا باشا قد حصلت غرضك بدون تدخل السراى ، وأظن السلطان سيتأثر من حضورك بعد هذا لتقييد اسمك فى سجل التشریفات . ثم زرت عزت باشا وشكرته هو وحرمة على ما أذاعاه عنى من حقيقة ما حصل نى وبين عباس

أما الذين حضروا لتهنئتي برجوعي فهم سعد زغلول باشا ومحمد باشا سعيد ومظلوم باشا وسابا باشا وحسن حسيب باشا ومحمد شفيق باشا وأمين باشا يحيى



علي فهمي باشا



محمد شفيق باشا



أحمد عزت باشا العابد

ومحمد عرفى باشا وعبدالله باشا وهبى وعلى باشا فهمى (ضابط متقاعد) وحسن باشا رفقى وحسين باشا محرم وأحمد عزت باشا العابد ونجيب شكور باشا واسماعيل صبرى باشا واسماعيل باشا أباطه وخالد باشا لطفى ومحمود باشا أبو حسين وحمدى بك سيف النصر (مدير فى المعاش) وبشرى بك حنا وبسيونى بك الخطيب وجلال بك فهمى ومحمد بك المويلحى وحافظ بك عوض وتوفيق بك فهمى وعزت باشا زوج فائقة هانم وأحمد باشا فاتق (مدير فى المعاش) والشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر

والشيخ البنا رئيس المحكمة العليا الشرعية والشيخ حسونه النواوى والسيد محمد البيلوى والشيخ محمد زناق سكرتير مجلس الأزهى الأعلى وغيرهم كثير من كبار الموظفين بالآوقاف .

المساعى لعودة عبد الحميد شريف وعمومائه بعباس : فى أول إبريل حضر إلى جنيف من ميلانو عبد الحميد شديد ، وكنت أخبرته بحضورى إليها ، وقابل موسيو جانيو حيث كان رجاء أن يتوسط لدى السلطة الانجليزية فى سويسرة لتسهيل الحصول على إذن بالرجوع الى مصر ؛ وبعد مناقشة بين السلطة وجانيو اقتنعت بأن تسمع من شديد ما فعله فى مدة الحرب وبعد الهدنة ، وأن يكون جانيو هو الواسطة بدلا من أن يكون هذا التحقيق فى قنصلية إنجلترا ؛ وقد ألقى عليه موسيو جانيو عدة أسئلة فرد عليها وهى :

أولا : عن خروجه من مصر إلى ايطاليا بعد أن التجأ إلى قنصليتها بمصر وسعيه المتواصل فى رومة لرجوعه . ثانيا : انتقاله إلى لوسرن ومقابلته للخديو الذى كلفه بأن يمنع حسين زكى بك من مقاضاته فى سويسرة بخصوص مسائل مالية ادعاها على سموه ، وقد نجح شديد فى التوفيق بين الطرفين . ثالثا : قال شديد انه لما ضاق الحال لنفاد ماعنده ، وفشلت مساعيه فى لوسرن عند قنصل إنجلترا أملا فى العودة إلى مصر هو وعائلته التى كانت لحقت به فى ايطاليا قرر فتح دكان فى برن ، وكان يورد للخديو ما يلزم له عند ما كان سموه ساكنا فى قصر كلاران ، فقلت النقود عنده ، فراجع الخديو ، ولكن سموه أجابه بأن حالته الاقتصادية هو أيضا ، سيئة فاتفقا على مراجعة سفارة إنجلترا لعمل اتفاق بين الخديو وبينها ، وبذلك تنفجر الأزمة ، وبناء على الأمر توجه شديد لمقابلة الكبتن بنز وهو فى مكتب المخابرات بسفارة إنجلترا وأفهمه برغبة الخديو ، فأظهر عدم ثقة بمقاصد عباس ؛ ولكنه فى يوم من الأيام توجه توا بدون إخبار أحد إلى كلاران وقابل الخديو ، وتكلم معه فى الموضوع ، وبذلك ابتدأت المخابرات بعد مراجعة لوندرة ، وقد أحالتها نظارة الخارجية على اللورد اكتورن ، فقابل الخديو مرتين ، وتقررت نقط الاتفاق ، وعلى هذا كلف سموه أحد المحامين السويسريين بكتابة خطابين فى موضوع الاتفاق ، وبعد امضائهما من سموه أراد أن يرمى المحامى مواجهة السفير وتسليمه الخطابين ، ولكن السفارة أبت قبوله لأنها ما كانت تريد ادخال محام بين الطرفين طبعاً ، وأرسلت تليفوناً لشديد بهذا الرفض وبذلك انقطعت المخابرات .

قال وبعد ذلك قرر سموه الرجوع إلى الأستانة وترك شديداً لمباشرة أشغال تجليه في سويسرة . وعينه مديراً للخاصة الخديوية بمرتب ١٢٠٠ فرنك شهرياً وبوساطة شفيق باشا صارت ١٥٠٠ فرنك ، وقد راجع الكاتبين بنز لقلة المبلغ وعدم كفايته لنفقاته مع أسرته ، فوعده بأن يرخص له في استحضار ١٥٠٠ فرنك شهرياً من نقوده بمصر إن ترك خدمة الخديو ، وقد أراد شديد الانفصال ، ولكن سموه وعده بأشياء حملته على سحب استقالته ، وأمره بأن يحضر لمقابلته مع ابنه البرنس عبد القادر في برلين ، وأن يرسل عائلته مع شفيق إلى الأستانة ، وقد حصل . ولما قام الخديو من برلين راجعاً إلى الأستانة أنزل شديداً في بودابست حتى يستقبل قطار البلقان زوج ، ولكن انقطع الطريق ، فبقي في بودابست حتى تمكن من الرجوع إلى سويسرة وعندها استقال .

ومن ضمن ما قاله أيضاً : إنه كتب إلى اللورد هاردنج في أمر عودته كما كتب إلى اللورد كتشنر ، وأن عنده رسالة من الأخير يعده بالرجوع ، وأخرى من جرای بأنه تقرر إرسال نقود له ، ولكن بموت كتشنر انقطع أمله في العودة بعد ذلك وعده جانيو أن يقابل من يلزم في سفارة إنجلترا ببرن مجتهداً في الوصول إلى نتيجة طيبة .

وبعد عودتي إلى مصر خاطبت عدلي باشا وثروت باشا في شأنه كما ذكرت ثم عاودت السعي مرات في الداخلية ، وسمعت من الوزير في المرة الأخيرة أنه لا يمانع في الترخيص له ، ولكن المسألة بين أيدي الإنجليز . فيجب اتخاذ المساعي لدى الوكالة البريطانية أو عند مستر ريدير وكان ذلك يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ . وقد ظلت أسعى حتى حصلت على وعد بعودته ، وأبلغت ذلك لحرمه ، فتقبلت هذا الشئ بالسرور والشكر . وقد عاد بعد ذلك .

رأيت في الاتفاق بين مصر وإنجلترا : بعد عودتي درست المقترحات التي عرضتها لجنة ملنر على مصر للاتفاق مع إنجلترا وكنت لي رأياً عنها يتخلص فيما يلي :
١ - كنت أود أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على الضمانات التي تقدمها مصر لمصالح إنجلترا ، كما أن هذه تعلن رفع الحماية واعترافها باستقلال مصر بحيث لا ينص في هذا الاعلان عن شيء من هذه الضمانات وأن يسجل هذا الاستقلال في عصبة الأمم ، وتدخل مصر بعضواً فيها .

٢ — أن تعقد معاهدة بين الطرفين تعترف مصر فيها بهذه الضمانات، وبمساعدة إنجلترا عند نشوب حرب بينها وبين إحدى الدول الأخرى، على شرط أن تقضى بذلك مصلحة مصر؛ وإلا فانتا نخسر كثيراً لأن أعداء إنجلترا اليوم كثيرون، ونحن لا نود أن نخلق العداوة بيننا وبين دولة من الدول، إذ من الضروري لنا أن نشتغل في السنوات الآتية لترقيتنا واثماء ثروتنا وقوتنا، وينبغي أن ينص على مدة معلومة للمعاهدة.

٣ — أن تسعى مصر المستقلة في إلغاء الامتيازات الأجنبية رأساً مع الدول ولو بمساعدة إنجلترا بحيث نطلب تشكيل لجنة دولية في مصر لهذا الغرض لأن ذلك أجدي لنا وللدول، أما أن تجري المفاوضة في ذلك مع إنجلترا بعد قبول الدول ن تحمل محلها، فإن ذلك يضعفنا أمامها، وإذا كان من المحتم أن تكون إنجلترا هي الواسطة بيننا وبين الدول في هذه المسألة فعلى الأقل تشترك مصر معها في المخبرات.

٤ — الضمانات تشمل أولاً: ابقاء قوة عسكرية انجليزية في القنطرة فيلزم تحديد هذه القوة ودائرة الاحتلال ومدته، وعدم جواز إرسالها في جهة أخرى من القطر ولا إرسال الطيارات الخ. ثانياً: لامانع من تعيين المستشار المالي لمراقبة صندوق الدين بدلاً من أعضاء الدول ذوات المصالح فيه مع عدم تدخله في المسائل المالية المصرية الأخرى، ولا معنى لاستشارة الحكومة له. وتلغى هذه الوظيفة أما عند دفع مصر لجميع ديونها بأى طريقة كانت وفي أى مدة، أو عندما تتحقق الدول من حسن إدارة مصر لماليتها، أو إذا رغبت إنجلترا في ذلك. ثالثاً: تعيين المستشار القضائي ينشأ منه تدخله في مصالح كثيرة مصرية وأهمها البوليس، فيلزم تحديد اختصاصاته بحيث لا يتعرض للإدارة المصرية على قدر الامكان؛ وكذلك تحدد مدته بانقضاء القوانين التي ستطبق على الأجانب عند إلغاء الامتيازات، أو عندما تنق الدول بحسن الإدارة والأحكام المصرية.

٥ — يلزم أن تنص إنجلترا في إعلانها على إلغاء حمايتها وإعلان استقلال مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئة نيابية وسيادة داخلية وخارجية، وتعصدها في طلب الدخول في عصبة الأمم وتسجيل استقلالها فيها.

٦ — اعتراف مصر بمركز إنجلترا الممتاز فيه شيء من خدش استقلالها خصوصاً وأن تمثل إنجلترا سينتقدم على جميع ممثلي الدول الأخرى وسيكون له حق المعارضة عند

اللزوم للقوانين التي مستطبق على الأجانب . فإذا يكون لو عارض هذا المثل وأصرت مصر على تنفيذ القانون . وهل هناك محكمة عليا ؟

٧ — يكون الأفضل أن تذكر مصر في المعاهدة بين الطرفين أنها تمنح بريطانيا العظمى الضمانات التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، وتقدم الضمانات للدول الأجنبية تحقيقاً لتخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، فهذه الوسيلة يكون الاستقلال أظهر . ويكون من حق مصر المستقلة المخبرة رأساً في شئونها مع الدول الأجنبية .

٨ — في نفس اليوم الذي تعلن فيه إنجلترا استقلال مصر تمضى من الطرفين معاهدة محالفة تتعهد فيها إنجلترا أن تساعد مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها بدون عوض ، لأن ذلك من مصلحة إنجلترا ، وتتعهد مصر في حالة دخول إنجلترا في حرب لها مساس بسلامة مصر — وهذا لا بد منه لأن نقطة ضعف إنجلترا هي مصالحها في مصر — أن تقدم داخل حدود أرضها كل المساعدة التي في وسعها تقديمها لإنجلترا يعني مالا ومؤونة وذخيرة ورجالاً للدفاع عن حدودها ولكن كل هذا بعوض . لأن ذلك ضرورى لإنجلترا أولاً . وبما تسمح به مصر في هذه الحالة استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات والتيل والترع وإيجاد طرق مواصلات أخرى — تستدعيها الحال — وأرى أن فائدة إنجلترا كبيرة جداً من هذه النقطة لأن نفوذها بعد الحرب قد اتسع جداً بحيث أصبحت الدول حتى المحالفة لها تتخوف من هذا الاتساع ، وربما انتهزت أول فرصة للإيقاع بإنجلترا لتحصل الموازنة في أوروبا .

٩ — حق مصر في التمثيل الخارجى محدود بأن لا تعقد معاهدة مع دولة أجنبية تمس بإنجلترا ومصالحها ؛ ولكن يلزم أن يستثنى من ذلك المعاهدات التجارية بحيث تكون مصر حرة في عقدها ؛ مع ملاحظة عدم تفضيلها على إنجلترا ، ثم هل لإنجلترا امتيازات تجارية ؟ لا بد من النص على ذلك ، بحيث لا يكون لمركزها الممتاز أى علاقة تجارية .

١٠ — بمجرد التوقيع على المعاهدة وإعلان استقلال مصر يلزم سحب العساكر الإنجليزية والموظفين من مصر ولا ينبغي ابقاؤها حتى تتم التخابرات مع الدول في مسألة الامتيازات

١١ — إذا لم تتمكن من الحصول على استقلال السودان باعتباره جزءاً متما لوادى النيل فاللزام أن تشترك مصر فعلاً مع إنجلترا في إدارته بحيث تحدد الإدارة

المصرية والإدارة الانكليزية تحديداً لا ينشأ من جرائه نزاع فيما بعد بين الطرفين ويمكن إيجاد هيئة دولية تحت رئاسة المستشار القضائي لوضع القوانين التي ستسرى على الأجانب والأهالي معاً ويكون في هذه اللجنة عضو مصري .

١٢ — ماهي الهيئة التي ستضع القانون الاساسي للحكومة المستقلة المستقبلية ؟

١٣ — في المشروع أن الحكومة حرة في تحديد قوتها البرية والبحرية فهل جرى البحث في هذه النقطة بين لجنة ملز والوفد المصري ؟ وهل نحن أحرار في تعيين الضباط ؟ من رأي الاجتهاد في الوصول إلى حل مرض وعدم قطع المخابرات برنامجي لموصوفات الراهنية : ثم قررت لنفس برنامجا للسير عليه يتلخص فيما يلي :

١ — لا تعطى مخصصات لأعضاء العائلة السلطانية من الآن فصاعداً إلا لمن حاز شروط الفضيلة والعلم وكان محتاجاً للأعانة .

٢ — تشكل لجنة من ثلاثة أعضاء من العائلة ومن رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ومفتي الديار ويرأسها السلطان للنظر في مسائل العائلة وليس لحكمها استئناف .

٣ — يجب أن تكون القوانين واللوائح مبنية على أساس ديموقراطي .

٤ — تعميم التعليم الأولي الإجباري والمجاني وترقية التعليم في جميع درجاته بما في ذلك التعليم في المعاهد الدينية ، وأن تنشأ فيها أقسام للتخصص بحيث يكون الأزهر جامعة دينية عصرية .

٥ — إنشاء مصانع لاستعمال المواد الخامات التي توجد في القطر .

٦ — تنشيط الزراعة وجعلها حرة وإيجاد مواد زراعية جديدة .

٧ — تأسيس مصارف في المديرية . تكون لها شعب في المراكز لمساعدة الفلاح بفوائد قليلة .

٨ — السعي في دفع ديون الحكومة بكل الوسائل الممكنة .

٩ — إيجاد طريقة لمبيع محصولاتنا بدون وسطاء أجانب وإيجاد غرف تجارية مصرية في الخارج .

١٠ — اصلاح الأوقاف والاعتماد بتنظيم المخصص منها للفقراء وإنشاء مصارف بنقود الوقف .

١١ — ابطال العادات المخالفة للشريعة .

١٢ — تنظيم البعثات العلمية في البلاد الأجنبية ، وتشكيل مكتب مخصوص في القاهرة . للنظر في حاجات القطر من الاختصاصيين في جميع الحرف والصنائع واستجلاب برامج المدارس في الأقطار الأجنبية لدراستها وتوجيه الطلبة إلى الأحسن منها .
انتهى بين سعد وعدي ومسامي التوفيق : انتظرت أكثر من شهر أراقب حوادث البلاد ، فألفت الاتحاد شاملا كل طبقات الأمة ، وشهدت الاحتفال بسعد باشا فاذا هو فوق ما يتصوره الانسان ولاحظت أن الخطب كلها كانت ترمي إلى توثيق عرى هذا الاتحاد لأن الأمة وعلى رأسها سعد باشا ، والوزارة وعلى رأسها عدي يكن باشا كانتا تسيران جنبا لجنب ، ويد الأمة وزعيمها في يد الوزارة ورئيسها .

خلاف بعد وفاق : ولكن انفجر البركان منذ أعلن سعد خلافه مع الوزارة يشبرا يوم ١٩ ابريل لأنها لم تف بكل شروطه التي اشترطها عليها ، وذلك أنه كان يطلب رئاسة المفوضين ؛ ثم بعد ذلك استرد ثقته من الوزارة ، وقال عنها شيئا كثيرا وقابلته بردود كثيرة ؛ ولهجة الطرفين مع الأسف الشديد خارجة عن حدود المباحثات السياسية . وفي هذا الوقت خرج على سعد أمين بك الرافعي مدير جريدة الاخبار ، لأنه خالف الزعيم في قبول دخوله في المفاوضات قبل تعديل أسس



محمد محمود باشا

المفاوضة ، بإلغاء الحماية ورفع الأحكام العرفية ومراقبة الصحافة ، وأعلان انجلترا قبولها تحفظات الأمة . الأمر الذي كان يقول به سعد ولكنه غير خطته ، وقبل الدخول في المفاوضات لأن انجلترا أعلنت بلسان معتمدها أن مشروع ملتر لا يكون أساسا للمخابرات . وكل من الطرفين حرق طلباته . وخرج أيضا على سعد أكثر أعضاء الوفد المصري مثل علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ، ومحمد محمود باشا



محمد علي علوية بك



عبد العزيز فهمي بك



الدكتور حافظ عيسى



محمد باشا الباسل

ولطفي السيد بك (١) وعبد اللطيف المكباتي بك ، ومحمد علي بك علوية ، ومحمد الباسل باشا ، والدكتور حافظ عفيفي بسبب صلابته ؛ وأعلنوا أنهم لا يرغبون دخول الوفد في المفاوضات ، ويتركون للوزارة حرية العمل لأن برنامجها يطابق آمال المصريين .

والخلاف على الرئاسة سببه أن سعدا يعلن أنه لا يرتاح لمفاوضات عدلي فضلا عن أن الأمة الإنجليزية تريد المفاوضات مع المصريين أي الأمة المصرية ، وهو الموكل بالنيابة عنها . أما عدلي فجوابه على ذلك أن التقاليد السياسية تقضي بأن رئيس الحكومة هو الذي يرأس المفاوضات . واشتد الجدل بين الطرفين وسارت جموع المتظاهرين ضد الوزارة ، فتدخل البوليس بالعصى أولا ، ثم اضطر إلى استعمال السلاح عند ما نادى المتظاهرات بسقوط يكن الخائن ؛ ثم كان الموظفون أرادوا إقامة حفلة تكريم لسعد ، ولكن الحكومة أعلنت ضرورة الغائبا ، لأن سعدا ينادى بالعداء للحكومة التي يرأسها يكن . إلا أن الموظفين أقاموها ، فقررت الحكومة محاكمة رؤساء الحفلة ومن بينهم أحد القضاة ، ولكن الجمعية العمومية للحاكم برأته . بينما مجلس تأديب نظارة الحقانية حكم على أحد أساتذة مدرسة الحقوق السلطانية بقطع شهر من مرتبه

عمل اسماعيل أباطه للتوفيق : ثم أن اسماعيل أباطه باشا جمع بعض أكابر القوم برئاسة البرنس محمد علي باشا للتوفيق بين الطرفين فلم يفلح ، وكان قد عرض على سعد أن ينتخب بعض من يثق بهم ليضموا إلى السبعة المقوضين الرسميين الذين صدر المرسوم السلطاني بتعيينهم ، أو أن توجد صفتان : صفة رئيس فعلي وصفة رئيس شرف ؛ ويقال انه كان اختار الصفة الأولى وترك الثانية ليكن ، ولكن لم يتم الاتفاق .

مسعى البرنس عمر طوسن : ولما حدثت المظاهرات التي هتفت بسقوط عدلي يكن الخائن ، وأطلق الرصاص على المتجمهرين ، وقتل واحد بالرمح في مصر ، وثلاثة في طنطا غشيت الأمة غاشية من الكدر ، واستفجحت قتل المصري للمصري ، وخشيت سوء العاقبة . وقد رأى البرنس عمر طوسن ، ثم الشيخ محمد نجيب ، والسيد عبد الحميد البكري أن يجتمع لجنة وطنية لفض الخلاف بين سعد وعدلي ؛ وكان رأى البرنس

يختلف عن رأيهما ، فيقول الأول بأن الانتخاب يكون رسمياً كما هو مقرر في مشروع ملنر ، وبدلاً من أن تعقد الجمعية بعد المفاوضات يكون انعقادها قبل ذلك . أما رأى الآخرين فانه يرى إلى انتخابات غير رسمية ، وعلى كلتا الحالتين لم تحصل نتيجة ..

مساعي البرنس عزيز حسن : ولما اشتدت المظاهرات التأم اجتماع كبير في سراي الخرنفش (بيت البكرى) وقرر الجميع برئاسة البرنس عزيز حسن رفع عريضة إلى السلطان باستنكار ما وقع من قتل بعض المتظاهرين . والتماس إصدار الأوامر لمنع تكرار ذلك في المستقبل . وكنت ذهبت إلى هذا الاجتماع وسمعت بعض الحاضرين يملون اسمى بين أسماء أعضاء الوفد الذى سيذهب إلى سراي عابدين لرفع العريضة إلى السلطان ، وكان عدد الوفد أكثر من ٢٠ شخصاً من بينهم السيد البكرى والشيخ نجيت . ولكن البرنس لم يكن معنا . ولما وصلنا إلى السراي كتبنا أسماءنا في الدفتر ، وسلمنا العريضة لسعيد ذى الفقار باشا كبير الأمناء في ٢٢ مايو .

عريضة مع بعض الكبراء للسلطان : ثم إن شكور باشا فاتحنى في أحد الأيام بحضور واصف بك غالى أحد أعضاء الوفد الباقين مع سعد باشا . فى البحث عن حل فتناقشنا ، وقررنا كتابة عريضة إلى السلطان ، ملتجئين انتخاب جمعية مؤقتة برئاسة عظمتة ، أو من ينوب عنه . لأبداء رأيها فى تقبها بسعد أو بعدلى ، وتعيين المفوضين والتقى شكور بموسيو بويل السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية مدة كرومر ، وقد حضر أخيراً إلى مصر للاطلاع على مايجرى فيها ، فأطلعنا على مشروعنا فوافق عليه وقال : إنه الحل الوحيد ، وعلى هذا تكلمنا مع واصف بك غالى ، وقال هو أيضاً : إن سعداً يقبل هذا الاقتراح . فأرسلت إلى محمد بك المويلحى وأخبرته بالأمر ، فكتب المشروع الآتى :

« يا عظمتة السلطان : إن سوء الحال السياسية الآن فى مصر وصل إلى درجة لا تدع لأحد عذراً فى الوقوف أمامها وقفة المتفرج . بل هى تعين على كل فرد من أهل التفكير فى الأمة المصرية أن يبذل جهده لاستنباط رأى صائب فى حل عقدها ، وقد تعددت الآراء فى وجوه الحل الذى يفصل الخلاف القائم ما بين الوزارة وبين رئيس الوفد ، ونشر منها على الملأ ما يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى النتيجة المطالوبة ، إلا أن

الوسائل فيها مختلفة ، والطريق إلى تنفيذها متشعب ؛ ولذلك رأى المشارفون برفع هذه العريضة أن يلتمسوا لهذا الغرض طرقاً فعالاً ، وسيلاً مستقيماً ، ينزل الجميع على حكمه ، وتطمئن النفوس إلى استقامة وضعه وشكله ، وذلك بأن تتولى عظمتكم الأشراف بنفسكم الكريمة عليه ، فيصدر الأمر الكريم بتشكيل جمعية وطنية موقفة ، بطريقة انتخابية ، تتألف من أعضاء الجمعية التشريعية بعد انتخاب جديد لهم ، ومن أعضاء مجالس المديريات ، ومجالس البلديات ، ومن مندوبين من أهل الصناعات الحرة مثل التجار والمحامين والأطباء والمهندسين وما أشبههم ، تحت رئاسة عظمتكم أو من تتيبونه عنكم ، فيطرح عليها وحدها هذا الخلاف القائم ، ليقر قرارها على حكم فاصل فيه ، يجرى العمل به للسير في القضية المصرية ، ومسألة التفويض للخبرة فيها على نمط مقبول . تتكاتف حوله الهمم وتتحد العزائم للوصول إلى النتيجة المطلوبة من تحقيق أمان الأمة المصرية ، وصيانة المصالح الأنكليزية خاصة ، ومصالح الأجانب عامة ؛ وبهذه الكيفية يمكن تلافي أضرار الحالة الحاضرة من غائلة الشقاق ، وإهراق الدماء ، وتعطيل المرافق والمنافع ، وما ينتج للبلاد عنها من الخراب والدمار ؛ ونحن على ثقة من أن عظمتكم تقابلون ملتبسنا هذا بحسن العناية ، وجيليل الاهتمام ، فتتجل العقدة ويرتفع البؤس في وقت قريب ، كما تقضى شدة الحاجة وهول الموقف ؛ ونسأل الله أن يجعل التوفيق رائدكم في مصلحة الأمة على ماتحبونه لها من الخير والأسعاد .

ولما أطلع شكور باشا موسيو بويل على هذا المشروع وافق عليه ، ورفعته إلى دار الحماية لفحصه ، وكان يرى أنها ستوافق عليه . ثم سأل عن الذين فكروا فيه وسيقعون عليه ؛ فقال له : أحمد شفيق باشا الذي كان رئيساً للديوان الخديوي وبعض العظماء . فقال : « إن شفيق باشا رجل عاقل ومخلص لبلده ولو كان الخديو عمل بنصائحه لما حل بسموه ماحل ، ولكنه كان يسمع نصائح الرجال الآخرين . »

ولما قابله شكور في ثاني يوم ، وكان يوم أحد أخبره بما وقع من المذايح في الاسكندرية يومى السبت والاحد ضد الأجانب ، وأنه سينظر في هذه الحالة الآن ويهمل المشروع ، فنأسفنا كثيراً .

دعوة البرنس عزيز حسن لاجتماع بمنزل البكرى : ثم قرأت في الجرائد أن البرنس عزيز حسن نشر دعوة عامة للاجتماع في منزل البكرى بالخرنوش للاحتجاج على تشرشل وزير المستعمرات الذى أعلن في اجتماع بانجلترا أنه نظراً لما حدث

في الاسكندرية ، فانه يرى تأخير سحب الجنود الانكليزية من مصر؛ فتوجهت للاجتماع ولكن لم أجد إلا النفر القليل من الرجال المجريين ، ولم يكن هناك أحد من النظار السابقين ، ولا من الوكلاء ، ولا من العلماء المعلومين ، واقتصرت الاجتماع على شباب من جميع الطبقات ؛ وعلت أن سعد باشا سيخطب؛ ثم حضر ابراهيم باشا سعيد وفتح الله يركات باشا ، وأخيرا سعد باشا ؛ وألقى كلمته ، ولم يكن في خطابه من الانحاء الشديد على الوزارة مثل ماسبق في خطبه ؛ وقرر الجميع الاجماع عن دخول المفاوضات الرسمية إلا اذا كانت الحكومة البريطانية تعلن بأن تشرشل يعبر عن رأيه الخصوصي .

المعروف بين سعد وزمروء : ذكرت أنه كان قد انفصل عن الوفد حمد الباسل باشا وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ومحمد علي بك وحافظ عفيفي بك فأصدر سعد باشا يانا ساهم فيه بالمشقين ، وقال فيه : إنه يمد يده لكل من يريد العمل لمصلحة مصر .

وفي مساء صدور هذا البيان ذهبت لسعد باشا في منزله ، ودار الحديث بيننا قلت : إني جئت لسبيين :

الاول : لأشكرك على زيارتي بعد حضوري من أوروبا .

والثاني : لأهنتك على بيانك وترحيبك بكل من يريد العمل للمصلحة المصرية . وبما أنك أعلنت هذا فهلا ترى أن أعضاء الوفد المنفصلين هم من رجالات الأمة والواجب أن تفتح صدرك لهم ؟ فأجابني بأنه يرحب بكل مصري عدا هؤلاء . ولما ناقشته في هذا مبينا أن الوقت وقت وئام لا وقت انقسام ، وأنه يحسن تأجيل الحساب إلى فرصة أخرى . قال عنهم : انهم مجرمون ، وأنه لا يضع يده في أيديهم . فأسفت لهذا الاصرار

وفي ٢٢ يونيو انفصل عن الوفد جورج بك خياط ثم عبد الخالق مذكور باشا في ٢٨ منه .

سفر الوفد الرسمي : وقد تألف وفد برئاسة عدلي باشا للمفاوضة فاشتد نشاط الوفد المصري في الدعاية ضده ، حتى سافر فوصل لندن يوم ١٢ يولية . وفي يوم ١٥ منه ابتدأت المفاوضات ، وبقيت تتخللها فترات تشتد فيها الأزمة بين المتفاوضين ثم تتحل حتى أواخر اكتوبر .

وفي هذه الاثناء كان رسولان من رسل الوفد المصري بلندن يثبان الدعاية ضد الوفد الرسمي ، ويعلنان أنه لا يعبر عن رأى الأمة المصرية .

✕ زيارة بعض النواب الانجليز لمصر : وقد دعا سعد زغلول باشا بعض أعضاء البرلمان الانجليزى من العمال والاحرار لزيارة مصر ودراسة الحالة بها ، فسافر هؤلاء الأعضاء يوم ١٣ سبتمبر فوصلوا يوم ١٩ منه ، وقبولوا بحفاوة شديدة في الاسكندرية والقاهرة . بينما أصدرت الحكومة أوامرها المشددة بمنع المظاهرات وأقيمت لهم عدة مأدب . ثم قفلوا إلى بلادهم يوم ٧ اكتوبر ونشروا تقريراً عن رحلتهم أشاروا في نهايته إلى أن الاستقلال التام حق للمصريين ، بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنجلترا والأجانب . ونصحوا بإلغاء الأحكام العرفية . واجراء الانتخابات في الحال .

رحلة سعد باشا في الصعيد : وفي يوم ١١ اكتوبر قام سعد برحلة نيلية إلى الصعيد . ولما وصلت الباخرة التي تقله إلى أسيوط . وقعت مشادة بين المستقبلين له والمتشيعين لعدلى باشا ، انتهت إلى معركة بلغ عدد الجرحى فيها خمسا وعشرين نفساً مات بعضهم ، وغرق ثلاثة في النيل ، فنعت الحكومة بالقوة نزوله إلى أسيوط وتابعت الباخرة سيرها حتى جرجا . وهناك كان من المتوقع حدوث فتنة كالتى وقعت في أسيوط ، فنعت الحكومة من النزول ، ولكنه أتم الرحلة إلى أسوان .

قطع المفاوضات الرسمية : وفي يوم ١٩ نوفمبر قطعت المفاوضات بين عدلى باشا واللورد كرزون ، لأن عدلى لم يستطع قبول المشروع الذى عرضه عليه اللورد ثم عاد إلى مصر وقدم استقالته يوم ٨ ديسمبر .

نفي سعد ورفاقه إلى سيشل : بعد استقالة عدلى باشا كان الوفد المصرى ينشر دعاية قوية لاقامة العراقل فى وجه كل وزارة . بينما كان اللورد اللبى يفاوض ثروت باشا فى قبول الوزارة على نظام جديد وهو نظام تصريح ٢٨ فبراير الذى أعلن فيما بعد . وكانت دعاية الوفد معطلة لتنفيذ هذه الخطة ، فنهت السلطة العسكرية سعداً ورفاقه إلى الامتناع عن القاء الخطب وحضور المجتمعات العامة . وأمرتهم بمغادرة القاهرة ، وأن يقيم كل منهم فى بلده تحت مراقبة المدير .

وقد رد سعد رداً قوياً على هذا الأمر جاء فيه :

« إنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلىنى من

القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سألني في مركزى مخلصا لواجبي ، وللقوة أن
تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ،

وكذلك كان رد بقية أعضاء الوفد تأمينا على رد رئيسهم .

وكان لهذا الحادث أثر كبير في ضم الصفوف ، فعاد بعض المنشقين إلى الوفد
وحضرت الوفود الكثيرة من غير الوفدين إلى بيت سعد تعلن تضامنها معه
واعجابها برده .

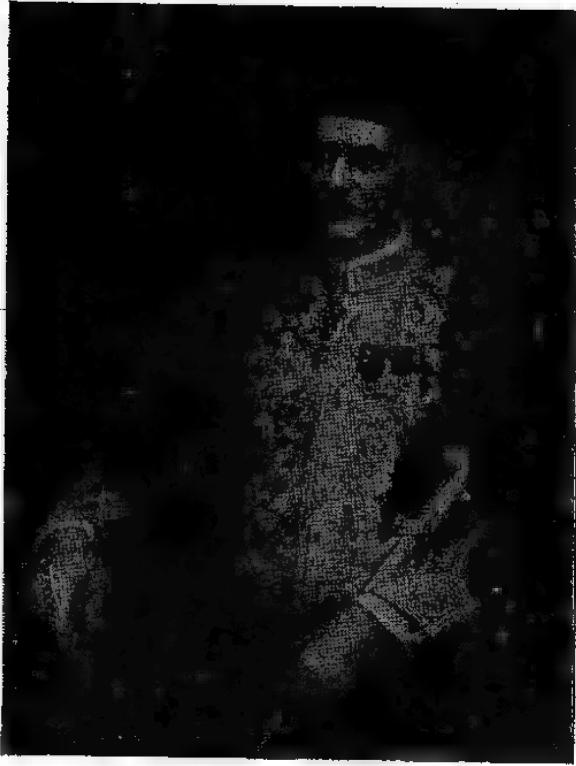
وفي يوم ٢٢ منه قبضت السلطة على سعد باشا وزملائه إلى سيشل .
وكانت البلاد في غليان عظيم ، والمظاهرات مستمرة ليل نهار ، وأضربت غالبية
الموظفين والمدارس جميعا ، واحتج جميع الهيئات على اعتقال أعضاء الوفد المصري
وعاد جميع الذين انفصلوا عن الوفد إلى حظيرته .

حوادث الاسكندرية والدفاع عن سمعة مصر :

صدى حوادث أزميز : لما نشبت الحرب بين الدولة العثمانية واليونان وانتهت
باحترق مدينة أزميز وخروج الأروام منها ، واستقرار سلطة الأتراك فيها ، هاجت
هذه الحوادث خواطر اليونان في الشرق الأدنى ، وكان لها صدى خاص في الاسكندرية
حيث يكثر عددهم ، وتجلي استيائهم في مظاهر شتى لفتت الأنظار ، وشغلت الخواطر
وكان من نتائجها أن استفزت العناصر المهيجة في الاسكندرية إلى مقابلة روح العداء
الذي أبدته الطبقة السفلى من هؤلاء بمثلها . ف وقعت حوادث باعثة على الأسف في
المدينة ، ولا سيما في يومي ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ، وهاج الرأي العام ، وذهب
المتشائمون في تأويل هذه الحوادث وتعليلها مذاهب شتى ، حتى خاف الأجانب على
أرواحهم ، وبلغ من تأثير الوهم في نفوس بعضهم أنهم ضربوا صفحا عن الاعتبارات
التي أدت إلى هذه الحوادث ، وصاروا يحسبون أنها نشأت عن التعصب الديني
وكرهية الأجانب ، وطيرت الأنباء البرقية إلى أوروبا مجسمة الحوادث ، ومعلقة لها
على وجه يثير الخواطر .

بيان بالدفاع عن سمعة مصر : وقد تحادثت مع شكور باشا في هذا الخصوص
وفي ضرورة كتابة مذكرة في الصحف الأفرنجية بمصر وأروبا ، ويوقع عليها أشخاص
معروفون لأدحاض هذه التهمة ، فكتبت مذكرة بما عن لي في الموضوع ، كما أن
شكورا أملى مارآه ، وأعطيناها لأحد المحامين المشهورين لصياغتها ثم أخذت منها
نسخة واجتمعنا : شكور باشا وواصف غالى ويوسف باشا قطاوى وأنا وقرائنا

واقعة الاخيران بعض تعديلات لآتمس الجوهر، وبعدها ييضاها ، وأرسل شكور



نجيب شكور باشا

باشا نسخة منها إلى جعفر بك غرى في الاسكندرية للتوقيع عليها من مصريين وأجانب ، ثم توجهنا إلى البرنس محمد علي وعرضنا الامر عليه ، فقال : إنه كان قد خطر له عمل شيء لادحاض تهمة التعصب الديني ، وتكلم مع حسين باشا رشدي ، ولكن ترط الامر لانهما لا يريدان القاء مسئولية حادث الاسكندرية على المصريين خاصة ، ولا على الأجانب أو الأروام ؛ فقدمت

اليه نسخة من البيان الذي عملناه ، فقرأه واستحسنه ، وأشار بأن نعرضه أيضاً على حسين باشا رشدي ، ففعلنا ، فأشار بتعديل خفيف ، وبعدها ييضا المشروع وتوجهت فعرضته ثانية على البرنس ، فوافق على التعديل ، وأمضاه حسن باشا عبدالرازق وعبد الله باشا وهي وغيرهم ، وأبقى المشروع عنده .

وبعد ذلك اجتمعت لجنة للتوفيق بين سعد وعدلى عند البرنس محمد علي باشا ، فعرض البيان عليها فأشار بعضهم بحذف كل ما يتعلق بالحرب التركية اليونانية وهي السبب المباشر للحوادث ، وهم سبابا باشا



يوسف اصلان قطاوى باشا

وعبد الله وهي باشا وموسى قطاوى باشا (١) ورابع: أما الآخرون فوافقوا على الأصل ولما علم شكور باشا الذى كان غائباً عن مصر وحضر رأى أن ما حصل من التعديل ضد مصالحنا، إذ ورد فيه أن فى الاسكندرية كما فى باقى الثغور طائفة من أو باش الأجانب والمصريين ليس لهم مبدأ ولا هم متعلبون. وتوجد بين القسمين



يوسف سابا باشا

حزازات منبعثة من مزاحمة الأجانب للمصريين تؤدي إلى انفجارات. وقال: إذن يمكن الأجانب علينا بأنه إذا كان الأمر كذلك، وأن الانفجار الذى حصل أخيراً هو نتيجة لهذا ولم تتمكن السلطة المصرية من قمع الانفجار، فحينئذ يلزم وجود قوة أجنبية دائمة كالقوة الإنجليزية لقمعه.

وكننت أنا وشكور بين الحاضرين وكذلك موسى باشا قطاوى، فتباحثنا فى الخلاف، وبعد أخذ ورد اتفق الجميع على إضافة جملة فخواها أنه فضلاً عن هذه

المزاحمة المستمرة، فقد طرأ ظرف استثنائى بمثابة الشرارة التى تلهب النيران، ومن ذلك نجمت حوادث الاسكندرية. وعليه اتفقنا جميعاً، وأمضينا البيان بعد هذا التعديل وها هو ذا نصه.

«ان ما وقع من حوادث الاسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزناً؛ فأرأوا من واجهم أن يعربوا علناً عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة. وعن الدهشة التى استولت عليهم عند ما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكرهية الأجانب.

«ثم ردد لسوء الحظ عدد من الجرائد صدى هذا الشعور، حتى بالغت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء.

• اما وقد هدأت النفوس قليلا بعد الشعور الذي بدر اليها بكل أسف لأول وهلة فان الموقعين على هذا يعتبرون أن في مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أي تحيز .

• صحيح ان التحقيق الذي يجري الآن سيكشف الغطاء عن هم المسئولون ، فيجازى المجرمون والحارقون والتاهبون . إلا أن القضاء على الأشاعات الباطلة التي أذيعت بدون أن يفكر مذيعوها في ما تحدثه من ضرر للجانب والمصريين على السواء يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التي تسمح في نظرهم بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

• ليس من يجهل أن أهالي الثغور الواقعة على البحار مثل ثغر الاسكندرية هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعلم ولا قسط من المبادئ ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد في كل وقت باثارة اعتداءات من جانب ، ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الاسكندرية ٥٠٠.٠٠٠ نفس فالتا تتمسك بتقرير هذه الحقيقة ؛ وهي أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جدا من هذه الطبقة التي نشير اليها . وبالتالي لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد في بلدة واحدة من بلدانهم .

• وما ثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة ان معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار اليها . بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فأصابته استثنائية . ويمكن تعليلها بأنه في مثل هذه الاضطرابات يسعى دائما الأشقياء الذين لا خلاق لهم في انتهاز الفرصة السانحة .

• إن هناك آلافا من العائلات الأوروبية موزعة فوق متسع البلاد المصرية بحيث لا قرية إلا وفيها تاجرها الأوروبي يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الأهالي ، ولا مدينة في الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسامسة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم الخ — تعيش وتنمو في جوها الطلق . ومع هذا فانه بالرغم من حوادث الاسكندرية الدموية ، ومن المناقشات الجدلية الصحفية لم يحدث أي حادث اعتداء ، أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنشورة فوق أطراف القطر المتباعدة ؛ بل

على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل إذا أن يستند إلى ١٣ مليوناً من سكان مصر روح هذا التعصب وكرهه الأجانب التي تحدث بها المتحدثون ؟

في قلاقل سنة ١٩١٩ حيث انتزعت قطبان السكك الحديدية من هواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون بقيت عدة مدن في الداخل معزولة تمام العزلة ومع هذا لم يبد من الأهالي وقتئذ أى شاهد على كراهة الأجانب عموماً أو التعصب الممقوت .

وفي جميع المظاهرات السياسية الكبرى التي حصلت منذ ثلاثة أعوام لم يصب أى أوروبى بأى إيذاء ، بل كثيراً ما رأينا الأوروبيين يعطفون على المتظاهرين وشاهدنا ما هو فريد في بابه ولا مثال له في تواريخ الشعوب الأخرى ، وهو تأليف الهلال قع الصليب فوق راية واحدة ؛ فهل التعصب هو الذي أحدث هذه المعجزات ؟
وإن جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق نقطة من أرضها لم يظلم يتحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وإن ما أذاع كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التي رأوها وقرروا فيها كيف لزم المصريون العديدون في تلك الأيام المحزنة خطة المحبة والتآخي لكاف لاقتناع من لا يصدقون بأن احساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها أى تغيير .

وإن الموقعين على هذا يرجون من وقع في نصابهم قيادة الرأي ، وإرشاد الجمهور أن يعملوا باخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقاً لمصلحة العناصر المختلفة التي عاشت جنباً لجنب وفي كل زمان عيشة طيبة هادئة . .

في يوم السبت ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ .

الامضاءات

سمو الأمير محمد علي ، سمو الأمير عزيز حسن ، سمو الأمير محمد علي حليم ، الشيخ محمد نجيت ، السيد عبد الحميد البكري ، القمص يوسف غبريال ، أحمد مظلوم باشا ، يوسف سا با باشا ، أحمد حشمت باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، حسن حسيب باشا ، موسى قطاوى باشا ، محمد شكري باشا ، عبد الله وهى باشا ، اسماعيل صبرى باشا ، اسماعيل أباطه باشا ، أحمد فايق باشا ، اللواء على فهمى باشا ، اسكندر فهمى باشا ، أحمد خيرى باشا ، حسن عبد الرازق باشا ، أفلاطون باشا ، عثمان مرآتى باشا ، أمين يحيى باشا ، خيرى بك ، عمر شريف بك ، عبد الحليم جندى ، نجيب شكور باشا ، أحمد شفيق باشا .



حسن حسیب باشا



یحییٰ ابراهیم باشا



اسکندر فہمی باشا



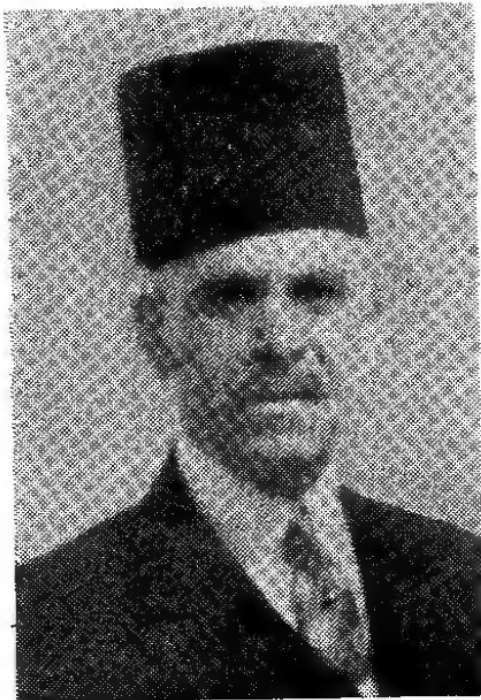
احمد فائق باشا



عنان مرآتى باشا



محمد أفلاطون باشا



أمين حجي باشا

ثم است حضر الأمير محمد على باشا عنده
بعض الأوربيين فكتب المحامى الشهير
التليانى مانوزاردى الجملة الآتية :

« نحن الموقعين على هذا قد اطلعنا على
البيان المتقدم الذكر ونقر ما فيه ، لأننا
معتقدون تمام الاعتقاد بأن حوادث
الأسكندرية التى يؤسف لوقوعها لم تكن
قط نتيجة أى إحساس تعصب أو كراهة
للأجانب .. »

١. مانوزاردى محام أمام محكمة الاستئناف
المختلطة - ج . ن . موصيرى بك بنكير -

ج بوجن مدير بنك الاسكونت دو باريس -

دكتور كومانوس باشا - البير مزراحي

أحد مديرى بنك كوكس - الأستاذ الدكتور بول فالنتن مدرس بالجامعة المصرية .

ثم قام الدكتور سيد كامل بترجمة البيان إلى اللغة العربية، وأرسلت النسخ الفرنسية إلى الجرائد الأفرنجية في مصر والاسكندرية وبورسعيد، وأرسلت نسخ عربية إلى الجرائد العربية في مصر والاسكندرية، وبعض الجمعيات المصرية وللبريين في الخارج نسخاً من الفرنسية لنشرها في جرائد أمريكا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا وسويسرة والآستانة، وفي المنتديات وغيرها، ثم وزعنا من النسخ العربية على الأحزاب في مصر والغرف التجارية المصرية والنقابات والعلماء للتوقيع عليها، ثم وزعنا بالفرنسية نسخاً للمنتديات الأفرنجية والغرف التجارية الأوروبية والجمعيات وغيرها.

وكنا فكرنا في عرض البيان على مدير البنك الأهلي لتوقيعه فذهبنا: موسى قطاوى وشكور وأنا إليه، وتكلمنا معه فقال: إنه يظن أن هذا البيان يضر ولا ينفع ولمح إلى حوادث ١٩١٩ واعتبرها مثبتة للتعصب الديني مضاعفاً إليها ما حدث أخيراً في الاسكندرية وأنه يعتبر فوق ذلك حوادث الثغر من جرائر سياسة سعد باشا وأخيراً قال: إنه سيعرض الأمر على مجلس الإدارة ويستطلع رأيه في التوقيع (يعني رفض).

ثم إن الأمير محمد علي دعا إليه المسيو هنري نوس البلجيكي وحادثه في الموضوع فقبل مبدئياً وطلب أن ترسل إليه نسخة من البيان، ولكنه عدل وقال: إن اخوانه يستحسنون أن يكتبوا بياناً آخر لا يخرج في معناه عن البيان الحالي، ولكن يكتب بأسلوب غير هذا الأسلوب الذي يعبر عن موقف المصريين. وقد اجتمعنا بشكور وقطاوى وأنا به، وتناقشنا معه في الأمر، فقال في أثناء الحديث: إن البعض يظن أن وجود البرنس وشفيق في هذه المسألة دليل على أنها مسألة خديوية؛ وقد كان سموه أنبأني أنه فهم من كلام نوس بك أن امتناعه راجع إلى ائتمانه للسلطان فؤاد الذي لا يرتاح إلى قيام البرنس على رأس أي حركة، أما أنا فلما سمعت ما قاله نوس بك اعترضت على هذا الكلام، وقلت: «إنتي وطني قبل كل شيء وإنتي لا أفعل إلا ما فيه صالح بلدي ولا علاقة لي بأي شخص». وقام نوس بك من عندنا على نية الذهاب إلى الاسكندرية لمناقشة بعض أصحابه في الموضوع ثم كتابة البيان؛ ولكن لما رجع منها أخبر قطاوى باشا أنه عدل عن كتابة أي شيء تلا وجهه من استياء الأفرنج وتهمهم، كما أن مزراحى المحامى كان قد ذهب قبله إلى الاسكندرية ومعه نسخة فرنسية للمطبعين الأوروبيين للتوقيع عليها فلم يفلح.

وجاءت لنا بعض الردود من الغرف التجارية بوصول البيان وبأنها لا تشغل بالسياسة، وكتب لنا بعض الممثلين السياسيين بوصول البيان وبالشكر، ولكن قنصل فرنسا في الإسكندرية خطب لمناسبة عيد ١٤ يوليو فقال في خطابه: إنه كان يتساءل عن أسباب سكوت المصريين عن حادث الإسكندرية، ولكن في هذه الأيام قام بعض الأمراء وكبار القوم وأعلنوا استيائهم لما وقع، وفندوا تهمة التعصب الديني وكرهه الأجانب، وامتدح القنصل هذا القول وأتى ببعض الجمل من البيان فسررنا من ذلك.

هذا وقد وصل إلى جريدة الأخبار من أحد المصريين بفينا برقية بنشر البيان في جرائدها وبأنه وقع لديها موقع الاستحسان.

شئونه مختلفة

نور الدين يشكو من معاملة عباس : في يوم ٢٢ فبراير قابلت نور الدين بك فأظهر استيائه من عباس، وقال أنه لما أرسله إلى سويسرة سنة ١٩١٨ سلمه تحويلاً بمائة وثلاثين ألف مارك وأخذ منه سنداً بتسليمه هذا المبلغ، ولما وصل إلى سويسرة دفعه إلى أحد البنوك باسم مدام لوزانج صاحبة سمومه بناء على التعليمات التي تلقاها، والآن أرسل عباس هذا السند إلى ألمانيا مدعياً أنه دفع هذا المبلغ لنور الدين من المبالغ التي تسلمها من ألمانيا لتخضع من حسابه الباقي طرف سمومه، مع أنه لم يأخذ بارة واحدة باسمه. قال وهكذا لحقتني وصمة في سويسرة وفي الآستانة وفي ألمانيا من جراء أفعال الخديو. وعلمت منه أن لوزانج لما سافرت من الآستانة وحضرت إلى سويسرة. أخذت من بنوك زوريخ كل ما كان الخديو أودع فيها من الأوراق، والمجوهرات خوفاً من أن يحجز عليها كما سبق تهديده بذلك في برقية أرسلتها له في سنة ١٩١٩ بأن حمصى يريد الحجز على هذه الأشياء.

ثم قال إنه طلب الرجوع إلى مصر ولكن السلطة مشتبهة في أنه قدم إلى أوروبا للنشر الدعاية في مصلحة الخديو وقد رخص لعائلته بالرجوع إلى مصر وهو يؤمل أن يحصل على التصريح أيضاً بعد أن يتفق عن نفسه ما ألصقه به عباس.

نواميس عن شح عباس : قابلت في زوريخ عزيز باشا عزت يوم ١٧ مارس ودعاني إلى الغداء مع البروفسور هيس وجاءت سيرة الخديو، ففتح هيس في أخلاقه: ومن ضمن ما قاله: إنه أرسل له بأن يحضر إليه في يوم

سبت لبذل المساعي في إخراج المرحوم يكن من الحبس ، فجاء مساء الجمعة بدلا من السبت ، فلما لاحظ الخديو على ذلك ، أجاب البروفسور أنه يعمل بالحضور ليتمكن من التكلم في المسألة صباح السبت ، ولوحضر في اليوم المذكور ما أمكنه ذلك. لأن الإدارات والمصالح تغلق أبوابها بعد ظهر السبت، قال هيس: «وكل هذه الملاحظة لعدم دفع مصاريقي في الليلة التي أمضيتها». وقال أيضاً: إنه كان يستدعيه مراراً إلى زرونيخ؛ ويقيه حتى الساعة ١٢ والنصف، ثم ينظر سموه في ساعته ويقول له: «هيا يا بروفسور الحق الغداء» ، يعني أنه يصرفه بهذه الطريقة .

ثم قال متهمكماً : «وإنما الحق يقال أنه دعاني وزوجتي مرة لتناول الشاي ، ثم قال : إنه كان قد ناط به تفسير القرآن لجاويدان خانم أو الكونتس توروك لما كانت في مصر، فكان يقضى الساعات في ذلك . ثم سأل جاويدان عما يلزم أن يصنعه لتذكير الخديو بأفعابه ، فأشارت عليه بأن يقدم كشفاً يبين فيه حسابه ، فقدم الكشف وطلب ٣٠ جنياً، فغضب الخديو من ذلك، وخطابه بعد أيام منتقداً تفسيره فحرد عليه بأنه اقتبس ما ألقاه من التفسير من كتاب التفسير الكبير للطبري . قال البروفسور: «وهذا الانتقاد إنما كان تخلصاً من استمرار إعطائي الأجر على أفعالي ،